الدورة العادية الثانية 2024-2023

الجمهورية التونسيـة

مجلس نواب الشعب

لجنة الحقوق والحريات

محضر اجتماع لجنة الحقوق والحريات

عدد 12

- **تاريخ الاجتماع:** الاربعاء 03 جانفي 2024
- **جدول الأعمال:** النظر في مشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر
- **الحضور:**

الحاضرون: (06) المعتذرون (04) الغائبون (0)

❖ **افتتاح الجلسة:** الساعة 15.00 دق.

❖ **رفع الجلسـة:** الساعة 16.00 دق.

❖ أعمال اللجنة:

استهلّت رئيسة اللجنة الجلسة بتقديم مشروع القانون الأساسي عدد 2023/57 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر الوارد بجدول الأعمال، مبينة تكامله مع مشروع القانون الأساسي عدد 2023/56 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرّخ في 22 مارس 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية. وإثر تلاوة نص المشروع وشرح أسبابه، فتح باب النقاش العام.

وثمّن النواب في تدخّلاتهم اهداف مشروع القانون الرامية الى تطوير جواز السفر الحالي الى جواز سفر بيومتري مقروء اليا وحاملا لشريحة الكترونية تمكن من التعرف على الهوية والاجراءات التي سيتم اتخاذها في الغرض، وذلك في علاقة بالتطورات التي يشهدها مجال الطيران المدني على مستوى العالم حماية لأمن وسلامة جوازات السفر.

وتطرّق الأعضاء إلى عدّة نقاط تتعلّق بطرق المطابقة بين الوثائق وحاملها وتقنيات التعرف على الأشخاص في حالة تطابق في المعطيات والضمانات بالشريحة الحاملة للمعطيات الشخصية لاسيما في حالة الضياع أو التلف، مشيرين إلى ضرورة أن يتضمّن القانون أحكاما بخصوص مصير الشريحة والمعلومات التي تحتويها في حالة الوفاة. كما تساءل النواب في هذ الإطار عن نموذج جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية الذين سيتم اعتمادهما بمقتضى التشريع الجديد وأشار أحد النواب الى أهمية التعرف على الانموذج والمواصفات المادية والفنية وضرورة عرضه على مجلس نواب الشعب عوض ضبطه بأمر على غرار بقية البرلمانات في العالم وأضاف عضو اخر انه من المهم تضمين البيانات والمعطيات الشخصية للأفراد والاحتفاظ بها لدى وزارة العدل عوض وزارة الداخلية كما هوى معتمد في دول اخرى.

وتساءل بعض الأعضاء عن مدى استعداد وزارة تكنولوجيات الاتصال لتوفير الاليات الضرورية لخزن المعطيات المضمنة بالشريحة الالكترونية.

وتفاعلا مع هذه التساؤلات رأى عديد المتدخلين ضرورة الاستماع إلى جهة المبادرة للاستيضاح ومزيد تعميق النظر في مختلف المسائل التي يطرحها مشروع التنقيح.

وقررت اللجنة الاستماع بالإضافة إلى وزير الداخلية إلى كل من وزير تكنولوجيا الاتصال ووزير الخارجية وهيئة حماية المعطيات الشخصية.

رئيسة اللجنة	**مقرّر اللجنة**
هالة جاب الله	**محمد علي**